



الدورة التاسعة عشرة

نيويورك، 7-17 كانون الأول/ديسمبر 2020

تقرير قلم المحكمة عن التكاليف التقريبية المخصصة حتى الآن
ضمن المحكمة والمتعلقة بالإحالات من مجلس الأمن

أولاً - معلومات أساسية

- 1- يرفع قلم المحكمة الجنائية الدولية ("المحكمة") سنوياً¹ تقريراً عن التكاليف التقريبية المخصصة ضمن المحكمة فيما يتعلق بالإحالات من مجلس الأمن² التابع للأمم المتحدة بناءً على طلب من جمعية الدول الأطراف ("الجمعية")³، منذ دورتها الرابعة عشرة.
- 2- وفي الدورة الثامنة عشرة، طلبت الجمعية "من قلم المحكمة أن يقدم تقريراً محدثاً عن التكاليف التقريبية المخصصة ضمن المحكمة حتى الآن للإحالات المحالة من مجلس الأمن قبل انعقاد الدورة التاسعة عشرة"⁴.
- 3- وتنص المادة 115 من نظام روما الأساسي على أن "تُعطى نفقات المحكمة وجمعية الدول الأطراف، بما في ذلك مكتبها وهيئاتها الفرعية، المحددة في الميزانية التي تقرّها جمعية الدول الأطراف من المصادر التالية:

(أ) الاشتراكات المقرّرة للدول الأطراف؛

¹ ICC-ASP/15/30، و ICC-ASP/16/23، و ICC-ASP/17/27، و ICC-ASP/18/28

² قرار مجلس الأمن رقم 1593 (2005) والقرار 1970 (2011)

³ ICC-ASP/14/Res.4، المرفق الأول، الفقرة 3 (ب). و ICC-ASP/15/Res.5، المرفق الأول، الفقرة 4 (ب)، و ICC-

ASP/16/Res.6، المرفق الأول، الفقرة 4 (ب)، و ICC-ASP/17/Res.5، المرفق الأول، الفقرة 4 (ب).

⁴ ICC-ASP/18/Res.6، المرفق الأول، الفقرة 4 (ب).

(ب) الأموال المقدّمة من الأمم المتحدة رهناً بموافقة الجمعية العامة، خاصة فيما يتصل بالنفقات المتكبّدة نتيجة للإحالات من مجلس الأمن⁵.

4- وفي الفقرة 39 من منطوق القرار ICC-ASP/18/Res.6 المعنون "تعزيز المحكمة الجنائية الدولية وجمعية الدول الأطراف" تلاحظ الجمعية "مع القلق أن الدول الأطراف لا تزال تتحمل وحدها، حتى الآن، التكاليف التي تتكبدها المحكمة نتيجة للحالات المحالة من مجلس الأمن، وتلاحظ أنّ الميزانية المعتمدة المخصصة في المحكمة للإحالات من مجلس الأمن بلغت حتى الآن نحو 65 مليون يورو".

ثانياً - التكاليف التقريبية المخصصة

5- يتعيّن الإشارة إلى أنّ مخصصات التكاليف التقريبية المبيّنة أدناه لا تشمل التكاليف الشاملة المحدودة المتعلقة بأنشطة دعم العمليات لجميع الحالات والقضايا المختلفة في المحكمة. ولا تشمل منهجية ميزانية المحكمة توزيع تكاليف الدعم لعملياتها⁵. ولذلك فإنّ التقديرات المبيّنة أدناه لا يمكن اعتبارها تقديرات دقيقة تماماً لتكاليف الحالات المحالة من مجلس الأمن باتّباع منهجية معيارية محاسبة التكاليف؛ ولكنها بالأحرى مؤشرات تقريبية في الميزانية للتأثير المباشر للحالات وفقاً لما تمّ تخصيصه في ميزانيات المحكمة السنوية.

6- وحتى الآن تبلغ الميزانية المعتمدة المخصصة ضمن المحكمة والمتعلقة بالإحالات من مجلس الأمن⁶ ما يقرب من 69 862.8 مليون يورو على مر السنوات، كما يتضح من الجدول الوارد أدناه.

⁵ على سبيل المثال، كان القسم المسؤول في قلم المحكمة عن تكنولوجيا المعلومات يتحمّل التكاليف العامة لمعدات تكنولوجيا المعلومات، ولا تظهر هذه التكاليف في ميزانية الفرق العاملة في حالات معيّنة مثل ليبيا أو السودان.
⁶ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 1593 (2005) والقرار 1970 (2011).

تكاليف الميزانية العادية⁽⁷⁾ - الميزانية المعتمدة (بآلاف اليورو)

السنة	حالة دارفور	حالة دارفور	حالة دارفور	حالة ليبيا	حالة ليبيا	حالة ليبيا
	مكتب المدعية العامة	مكتب المدعية العامة	قلم المحكمة	مكتب المدعية العامة	قلم المحكمة	قلم المحكمة
2006	5 755.2	4 253.2	1 468.3	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق
2007	6 158.6	4 480.5	1 678.1	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق
2008	7 080.8	4 182.6	2 861.5	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق
2009	7 575.6	4 344.1	3 225.3	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق
2010	6 602.6	4 050.5	2 552.1	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق
2011	4 728.9	2 375	2 353.9	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق
2012	3 185.1	2 310.2	874.9	6 487.9	4 890.8	1 597.1
2013	1 659.5	1 519.9	139.6	1 659.5	1 406.7	252.8
2014	1 265.2	1 058.1	207.1	584.3	340.2	244.1
2015	336	167.1	168.9	622.8	594.4	28.5
2016	519.4	336.4	183	733.6	528.7	203.1
2017	1 399.9	1 158.7	241.3	1 568	1 393.4	174.6
2018	1 270.3	1 065.3	205	1 689.5	1 455.7	233.8
2019	1 464	1 160.5	303.5	2 286.9	2 084.2	202.7
2020	1 457.5	1 223.3	234.2	3 771.7	3 591.5	180.2
المجموع	50 458.7	33 685.4	16 696.7	19 404.2	16 285.5	3 116.8
	المجموع الإجمالي	69 862.8				

7- تم تحديد التكاليف التقريبية استناداً إلى مخصصات ميزانيات المحكمة السنوية المخطط لها على النحو الذي وافقت عليه الدول الأطراف. ويبين الجدول أعلاه جميع تكاليف المحكمة الواردة في الميزانية المتوقعة للحالة في كل من دارفور وليبيا، وكذلك توزيع ميزانية مكتب المدعي العام وقلم المحكمة لكل حالة على التوالي.

8- وتجدر الإشارة إلى أنّ توزيع الموارد المبيّن أعلاه يتألف من تلك الأموال المرتبطة بصورة مباشرة بحالة ليبيا وحالة دارفور في السودان. وتغطي هذه الأموال، في جملة أمور، مخصصات التكاليف المختلفة المتعلقة ببعثات التحقيق والبعثات المتصلة بالتعاون والمخصصات المتعلقة بالإجراءات القضائية في كلتا الحالتين

⁷ "التكاليف" المقدّمة في الجدول هي النفقات المخططة كما ترد في الميزانية السنوية للمحكمة ولا تعكس النفقات الفعلية.

(خاصة فيما يتعلق بالإجراءات التمهيدية بما في ذلك إجراءات المثول الأول واعتماد التهم⁸، في حالات المدعي العام ضد أحمد هارون، والمدعي العام ضد عبد الرحمن (”علي كوشيب“)، والمدعي العام ضد عمر حسن أحمد البشير، والمدعي العام ضد أبو قردة، والمدعي العام ضد عبد الله بندا وصالح جريو، والمدعي العام ضد عبد الرحيم محمد حسين، والمدعي العام ضد مُعَمَّر محمد أبو منيار القذافي، والمدعي العام ضد عبد الله السنوسي، والمدعي العام ضد سيف الإسلام القذافي، والمدعي العام ضد التهامي محمد خالد، والمدعي العام ضد محمود مصطفى بوسيف الورفلي⁹)، بالإضافة إلى المخصصات المتعلقة بالعمليات الميدانية (مثل عملية نقل مرتبطة بالسيد عبد الرحمن في 9 حزيران/يونيو 2020، حماية الشهود وأنشطة التوعية والأمن). وفي حالة دارفور، السودان، تشمل هذه التكاليف أيضاً إنشاء وتشغيل مكاتب ميدانيين (في نجامينا وأبيشي، من 2005 إلى 2011).¹⁰

⁸ حددت الجلسة الأولى لاعتماد التهم في قضية المدعي العام ضد عبد الرحمن في 7 كانون الأول/ديسمبر 2020.
⁹ رفعت الأختام عن مذكرتي الاعتقال وتم إصدارهما في قضيتي المدعي العام ضد التهامي محمد خالد والمدعي العام ضد محمود مصطفى بوسيف الورفلي، على التوالي، أثناء 2017 (وصدرت مذكرة اعتقال جديدة ضد السيد الورفلي يوم 4 تموز/يوليو 2018) باعتبار ذلك مؤشرات أخرى على نشاط المحكمة في هذه الحالة.
¹⁰ ثمة معلومات إضافية عن هذه النشاطات في التقارير السنوية المعنية بالنشاطات والتعاون التي تعدّها المحكمة لصالح جمعية الدول الأعضاء.